

رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات

الإصلاح 522

Digitalization of the Commercial Register in Moroccan and Comparative Law: An Analysis of the Legal

Framework and Recent Reform Developments

الدكتور : عبد الحميد اشتوك

دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -

ملخص:

يتناول المقال رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن، باعتبار القانون رقم 15.95 بمثابة مدونة التجارة المغير و المتمم بالقانون 71.24 الإطار التشريعي الأساسي المنظم للسجل التجاري، وما أضفته التعديلات اللاحقة من مقتضيات توطر صورته الإلكترونية ويبحث المقال أي أيضا في مفهوم السجل التجاري الإلكتروني ووظائفه وأهميته في تحقيق الإشهار التجاري والشفافية وتعزيز الثقة والائتمان وتيسير المعاملات التجارية. كما يتناول مستجدات رقمنة التقييدات ومساطرها من خلال القانون 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها. والمرسوم رقم 2.20.956 صادر في 5 أبريل 2021 لتطبيق المقتضيات المتعلقة بالشهر في السجل التجاري الإلكتروني وإيداع القوائم التركيبية للشركات بطريقة إلكترونية بما يكرس الانتقال إلى التدبير الإلكتروني للسجل التجاري. ويبرز كذلك دور القانون رقم 43.20 الصادر في ديسمبر 2020 المنظم لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية ، إلى جانب القانون 09.08 في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتوفيق بين علنية السجل التجاري ومتطلبات حماية الخصوصية والأمن المعلوماتي. ويخلص المقال إلى أن فعالية السجل التجاري الرقمي تظل رهينة بتحقيق التوازن بين الإشهار التجاري والنجاعة الرقمية من جهة، وحماية التقييدات والمعطيات وسلامة الوثائق الإلكترونية من جهة أخرى، بما يعزز الأمن القانوني في البيئة التجارية الرقمية.

Abstract

The article examines the digitization of the commercial register under Moroccan and comparative law, focusing on Law No. 15-95 enacting the Commercial Code, as amended and supplemented by Law No. 71-24, as the primary legal framework governing the commercial register and its electronic form. It analyzes the concept, functions, and importance of the electronic commercial register in promoting commercial disclosure, transparency, trust, credit, and the facilitation of commercial transactions. It also addresses the digitization of registrations under Law No. 88-17 and Decree No. 2.20.956 of 5 April 2021, as well as the role of Law No. 43-20 on trust services for electronic transactions and Law No. 09-08 on the protection of personal data. The article concludes that the effectiveness of the digital commercial register depends on balancing commercial disclosure and digital efficiency with the protection of data, registrations, and the integrity of electronic documents, thereby strengthening legal certainty in the digital commercial environment.

522 سنعتمد في هذا المقال على مصطلح السجل التجاري الإلكتروني باعتباره المصطلح الذي كرسه المشرع المغربي، مع استعمال عبارة السجل التجاري الرقمي في بعض المواضع باعتباره مفهوما وصفا يعبر عن رقمنة هذه المؤسسة.

مجلة علمية معتمدة دوليا و محكمة تصدر عن مختبر البحث قانون الأعمال - جامعة الحسن الأول - سطات - المغرب

الإميل الرسمي : MForKi22@Gmail.com الموقع الرسمي : WWW.Droitentreprise.com

مقدمة

تشهد البيئة الاقتصادية المعاصرة تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أفرز نماذج جديدة لممارسة الأنشطة التجارية تقوم أساسا على الرقمنة والوسائط الإلكترونية. وفي هذا السياق، لم يعد السجل التجاري، باعتباره أداة قانونية للإشهار وتنظيم المعاملات التجارية، بمنأى عن هذه التحولات، بل أصبح بدوره موضوع تحديث وإعادة هيكلة من خلال إدماج البعد الرقمي في آليات اشتغاله، بما يواكب متطلبات السرعة والشفافية وتعزيز الأمن القانوني.

وفي هذا الإطار، عمل المشرع على تهيئة البنية التشريعية الملزمة للبيئة الرقمية، وذلك من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية التي توطر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال التجاري، ومن بين أبرز تجليات ذلك إقرار إمكانية القيد في السجل التجاري بطريقة الكترونية، وهو ما يعكس توجهها نحو تحديث الإدارة التجارية وتبسيط مساطر إحداث المقاولات..

وإذا كان هذا الدور يبرز في البيئة التقليدية⁵²³، فإن التحول نحو الرقمنة يطرح إشكالية نقل هذه الوظائف إلى المجال الرقمي، بما ينسجم مع متطلبات تحديث الإدارة، غير أن تحقيق هذه الغاية يظل رهينا بوجود إطار قانوني متكامل يضمن سلامة المعطيات الرقمية وحجيتها القانونية، خاصة في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا السياق، يثار التساؤل حول مدى نجاح المشرع المغربي في تأطير السجل التجاري الرقمي، سواء من حيث تنظيم مساطر القيد الإلكتروني أو من حيث ضمان الأمن السيبراني للبيانات المدرجة به.

وتجدر الإشارة في هذا المقال أنه يقتضي التمييز بين المصطلحات المرتبطة بالتحول الرقمي للسجل التجاري الإشارة إلى أن «السجل التجاري الإلكتروني» هو المصطلح الذي اعتمده المشرع المغربي صراحة في النصوص المنظمة له، في حين أن «رقمنة السجل التجاري» تحيل، من الناحية المفاهيمية، إلى عملية التحول من التدبير الورقي إلى التدبير الإلكتروني والرقمي لمختلف العمليات والإجراءات المرتبطة بالسجل التجاري. أما مصطلح «السجل التجاري الرقمي»، فيمكن توظيفه في الكتابات الفقهية والأكاديمية باعتباره تعبيراً تحليلياً لوصف السجل في صورته الحديثة القائمة على الوسائط والتقنيات الرقمية، مع ضرورة التنبيه إلى أنه ليس بالضرورة المصطلح التشريعي الرسمي الذي اعتمده المشرع.

وانسجاما مع الأدوار المحورية التي يضطلع بها السجل التجاري في تكريس الثقة والائتمان في المعاملات، فإن البيئة التجارية تقوم، بصفة عامة، على مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدمتها مبدأ العلنية التجارية الذي يهدف إلى حماية مصالح المتعاملين، إلى جانب خدمة المصلحة العامة المرتبطة بتنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي.

ويعتبر الإصلاح الذي طال مؤسسة السجل التجاري من أهم الإصلاحات التي جاء بها المشرع المغربي، والذي أخذه عن القانون الألماني، ونص عليه في مدونة التجارة⁵²⁴، في المادة 27، المادة 28، المادة 31، المادة 32، إلا أنه لم يجعل القيد فيه إلزاميا إلا بمقتضى قانون فاتح شتنبر 1926، وقد كان حصر دوره في الشهر وتقديم المعلومات، إلا أنه جعل من القيد فيه سببا لافتراض صفة التاجر في مدونة التجارة الجديدة⁵²⁵، ومن هذا المنطلق، أضحت السجل التجاري يضطلع بدور مهم طيلة مسار المقاولات التجارية، إذ إن بداية حياة هذه الأخيرة يرتبط وجودا وعدما بالتسجيل فيه، كما أن جميع الوثائق والتغييرات التي تطرأ عليها خلال سير نشاطها تكون موضوع تقييد تعديلي أو تكميلي فيه، ونفس الأمر عند اندثارها، إذ يتم التشطيب عليها منه⁵²⁶.

⁵²³ تتجلى أهمية السجل التجاري في شكله التقليدي في كونه أداة إحصائية لتنظيم وتتبع الأنشطة التجارية، فضلا عن اعتباره وسيلة إشهارية تكرر مبدأي الثقة والائتمان في المعاملات، لاسيما وأن مسكه موكول لهجات رسمية تشرف من خلاله على مراقبة النشاط الاقتصادي، كما يعد السجل التجاري وسيلة قانونية لاكتساب التاجر، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، مجموعة من الحقوق والالتزامات المرتبطة بممارسة النشاط التجاري

⁵²⁴ مدونة التجارة ظهر شريف رقم 1.26.03 صادر في 2 شعبان 1447 (22 يناير 2026) بتنفيذ القانون رقم 71.24 بتغيير وتنظيم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

منشور بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29 يناير 2026

⁵²⁵ سعد بنور، النظام القانوني للتجار وفق آخر المستجدات القانونية والاجتهادات القضائية، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، سنة 2019، ص 158

⁵²⁶ رشيد الطاهر، إبراهيم بوحدي، السجل التجاري في ضوء الرقمنة بالمغرب، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية 2022 العدد 9، ص 112

ومن هذا المنطلق، أصبح السجل التجاري يشكل آلية مركزية في حياة المقاول، إذ ترتبط نشاطها القانونية بعملية التقييد فيه، كما تخضع مختلف التعديلات التي تطرأ على وضعيتها القانونية أو نشاطها لعمليات تقييد تكميلية أو تعديلية، وصولاً إلى مرحلة انتهاء نشاطها التي يتم فيها التشطيط عليها، وهو ما يعكس الطابع الديناميكي لهذه المؤسسة.

وتأسيساً على ذلك، فإن هذا التطور الوظيفي للسجل التجاري في شكله التقليدي يطرح بإلحاح مسألة مدى قدرته على التأقلم مع التحولات الرقمية، وهو ما يستدعي بحث انتقاله إلى الصيغة الإلكترونية ومدى حفاظه على نفس الأدوار والضمانات في البيئة الرقمية.

وامتداداً لما تم التأكيد عليه بخصوص الأهمية المتزايدة للسجل التجاري في تنظيم الحياة التجارية، فإن تنامي أدواره على المستويين القانوني والاقتصادي، سواء من حيث ضبط المعاملات التجارية، أو مواكبة إحداث المقاولات، أو توفير معطيات إحصائية دقيقة حول النسيج الاقتصادي، جعل من مسألة تحديثه وعصرنته ضرورة ملحة تفرضها التحولات الراهنة.

وقد تجسد هذا التوجه من خلال إدخال مجموعة من المستجدات، من أبرزها رقمنة مساطر التصريح والتقييد، واعتماد نماذج إلكترونية موحدة لإيداع الطلبات، وكذا تمكين المرتفقين من الحصول على المستخرجات والشهادات المرتبطة بالسجل التجاري عن بعد، كما تم إقرار آليات حديثة من قبيل تمكين المرتفق من الحصول إلكترونياً على النسخ والمستخرجات والشهادات والوثائق المتعلقة بالسجل التجاري، مع تضمين الوثيقة المسلمة رمزاً للتحقق من صحة البيانات والمعطيات الواردة فيها.

ويعكس هذا التطور انتقال السجل التجاري من مجرد وسيلة تقليدية للإشهار إلى أداة رقمية متكاملة تساهم في تعزيز الشفافية وتكريس الأمن القانوني، خاصة في ظل ما يوفره من علنية قانونية تتيح للغير الاطلاع على الوضعية القانونية للتجار والشركات، وهو ما يجعله دعامة أساسية لدعم الثقة والائتمان داخل الأوساط التجارية، بعد أن كان الطابع السري يطغى على المعاملات في مراحل سابقة.

وعليه فإن موضوع السجل التجاري الرقمي أو إن جاز التعبير رقمنة السجل التجاري يطرح إشكالية محورية مفادها إلى أي حد استطاع المشرع المغربي، انطلاقاً من الإطار العام المنظم للسجل التجاري بموجب مدونة التجارة، واستناداً إلى المستجدات التشريعية والتنظيمية المرتبطة برقمنة إجراءاته، إرساء منظومة قانونية متكاملة للسجل التجاري الإلكتروني تضمن فعالية التقييد والإشهار التجاري، وموثوقية المعاملات والوثائق الإلكترونية، مع تحقيق التوازن بين علنية السجل وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وسلامة التقييدات من مخاطر التلاعب والتزوير؟ ولمقاربة الموضوع سيتم الاعتماد على التصميم التالي:

المبحث الأول: ماهية السجل التجاري الرقمي

المبحث الثاني: تنظيم السجل التجاري الرقمي وحماية المعطيات والتقييدات

المبحث الأول: ماهي السجل التجاري الرقمي

يعتبر السجل التجاري الرقمي نتاج لتحول رقمي سريع عرفه العالم في الآونة الأخيرة، مما يستدعي البحث في ماهيته، من خلال البحث في مفهوم السجل التجاري الرقمي (المطلب الأول)، إلى جانب دراسة وظائفه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم السجل التجاري الرقمي

في ظل التحولات التي فرضتها الرقمنة وتطور تكنولوجيا المعلومات، لم يعد السجل التجاري التقليدي كافياً لمواكبة متطلبات البيئة التجارية الحديثة، مما أفرز ظهور السجل التجاري الرقمي كامتداد عصري يعزز السرعة والشفافية في تدبير المعطيات التجارية، ويكتسي تحديد ماهيته أهمية بالغة، سواء من حيث ضبط مفهومه في الفقه والتشريع (الفقرة الأولى)، أو من حيث إبراز أهميته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف السجل التجاري الرقمي

على خلاف التشريع، فقد اهتم الفقه كثيرا بموضوع السجل التجاري، وكثرت في شأنه التعريفات، والتي كانت في معظمها مرتبطة بأهدافه وطريقة تنظيمه من بلد لآخر ومن قانون لآخر حسب نظام كل دولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية.

عرف الفقه الفرنسي⁵²⁷ سجل التجارة والشركات بأنه "سجل إلزامي رسمي وعلمي"، أي أن السجل التجاري يتكون من العناصر التالية: الإلزامية: كل شخص، سواء كان طبيعياً أو معنوياً، ملزم بالتسجيل فيه، وهذا الإلزام نابع من نص القانون الذي يعاقب على الإخلال به جنائياً، كما يلزم الأشخاص المسجلون والذين توقفوا عن ممارسة نشاطهم التجاري بشطب أنفسهم منه. الرسمية: يمسك من طرف جهة رسمية هي كتابة ضبط المحكمة التجارية تحت رقابة القاضي. العلنية: كل الأشخاص، وبدون استثناء، مرخص لهم بالاطلاع على ما ورد فيه، لكن بالشروط القانونية المنظمة لهذا الاطلاع.

وعرفه ألفرد جوفري بأنه: "سجل التجارة موسوعة ذات طابع رسمي تتضمن قائمة بكل المؤسسات التجارية وتحدد طبيعتها ووضعية القائمين عليها".

على غرار الفقه الفرنسي، فقد قام الفقهاء العرب، ومنهم المصريون واللبنانيون والأردنيون وغيرهم، بمحاولات لتعريف السجل التجاري. نذكر منها ما يلي:

عرفه الأستاذ مصطفى كمال طه على أنه: "سجل عام تمسكه جهة رسمية قضائية أو إدارية لتدوين ما أوجب القانون على التجار أو أجاز لهم تسجيله فيه من بيانات تتعلق بهويتهم ونوع النشاط الذي يزاولونه، والتنظيم الذي يجرون أعمالهم التجارية بموجبه، وكل ما يطرأ على ذلك من تغيير خلال ممارستهم التجارية تثبيتها لحقوقهم، وضماناً لمصالح المتعاملين"⁵²⁸.

وعرفه الأستاذ فؤاد معلال بأنه: "السجل التجاري أداة رسمية للشهر والاستعلامات، تشرف عليه السلطة القضائية، يسجل فيه التجار والشركات التجارية، وتسجل فيه البيانات المتعلقة بهم قصد تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات عن المشاريع التجارية التي تشتغل، وقصد جعل مدرجاته نافذة في حق الغير"⁵²⁹.

ويستمد السجل التجاري الإلكتروني أساسه القانوني من مقتضيات مدونة التجارة، ولا سيما المواد 27 وما يليها، كما تم تعديلها وتتميمها بموجب القانون رقم 89.17، إلى جانب القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقهما.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف السجل التجاري الرقمي منظومة معلوماتية إلكترونية تدرج فيها البيانات المتعلقة بالتجار والشركات، وتحين بشكل مستمر، وتتيح الاطلاع عليها عن بعد، بما يعزز مبدأ العلنية والشفافية ويسهم في تسهيل المعاملات التجارية وضمان الأمن القانوني. وفي هذا السياق، يرى بعض الفقه، ومنهم فؤاد معلال، أن السجل التجاري يُعد أداة رسمية للشهر والاستعلامات تهدف إلى تمكين الغير من الاطلاع على الوضعية القانونية للتجار والشركات، وهي وظيفة تتعزز أكثر في ظل الرقمنة.

الفقرة الثانية: أهمية السجل التجاري الرقمي

يعد السجل التجاري القاعدة الأساسية التي ينطلق منها التاجر لممارسة نشاطه التجاري، وتبرز أهمية السجل التجاري الإلكتروني من خلال مجموعة من الوظائف والآثار القانونية والاقتصادية التي يحققها، حيث يُسهم في تحديث منظومة الإشهار التجاري وتعزيز فعالية الرقابة الاقتصادية. وتتجلى هذه الأهمية، أولاً، في كونه أداة فعالة للحد من التهرب الضريبي، إذ إن اعتماد السجل

⁵²⁷ زيتوني الشريف وفريد الشريف، السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - تخصص الأعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - الجزائر - السنة الجامعية 2020-2021، ص 15

⁵²⁸ زينب سلاسة، الشهر التجاري في القانون المصري المقارن: السجل التجاري وشهر الشركات التجارية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر الطبعة 1987، ص 07

⁵²⁹ فؤاد معلال، شرح القانون التجاري الجديد، نظرية التاجر والنشاط التجاري، ط 1، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع، 2012، ص 179

التجاري الإلكتروني إلى جانب رقم التعريف الضريبي يتيح محاسبة رقمية دقيقة، ويسهل توفير وسائل الإثبات، مما يعزز فعالية المراقبة الجبائية ويحسن من عمليات التسوية الضريبية⁵³⁰.

كما يتميز السجل التجاري الإلكتروني بسرعة كبيرة في التقييد والحصول على المعلومات، وهو ما يتلاءم مع طبيعة النشاط التجاري القائم على السرعة والدقة، حيث يمكن الولوج الفوري إلى البيانات المتعلقة بالتاجر ونشاطه التجاري والإحصائيات المرتبطة به، ومن جهة أخرى، يساهم هذا النظام في إرساء رقابة فعالة على حركة السلع والخدمات، من خلال مطابقة طبيعة المنتجات المستوردة مع النشاط التجاري المقيد في السجل، بما يدعم قواعد حماية الاقتصاد الوطني ومحاربة الممارسات غير المشروعة⁵³¹. إضافة إلى ذلك، يعزز السجل التجاري الإلكتروني الثقة والانتماء في المعاملات التجارية، إذ يتيح وظيفة الإشهار القانوني التي تمكن الغير من الاطلاع على الوضعية القانونية للتاجر ونشاطه، مما يرسخ مبدأ الشفافية ويقوي الأمن التعاقدية. كما يساهم بشكل ملحوظ في الحد من التجارة الموازية، وتقليص البيروقراطية التي تثقل المعاملات التجارية، خاصة المصرفية منها، عبر تقليل الوثائق المطلوبة وتبسيط الإجراءات.

وأخيرا، يعد السجل التجاري الإلكتروني أداة مهمة في محاربة تزوير السجلات التجارية، كما يواكب التوجه نحو الحكامة الرقمية، إذ يساهم في تعزيز مشروع الحكومة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة على حد سواء، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي للإدارة العمومية⁵³².

المطلب الثاني: وظائف السجل التجاري الرقمي

تعددت الآراء الفقهية في تحديد وظائف السجل التجاري الإلكتروني، بين من صنفها إلى وظائف كلاسيكية ووظائف حديثة⁵³³، وآخرين إلى وظائف رئيسية ووظائف ثانوية⁵³⁴، إلا أننا نجد أن كلا الاتجاهين غير دقيق إذا ما نظرنا إلى السجل التجاري الإلكتروني بشمولية، باعتباره امتدادا للسجل التجاري التقليدي الذي تمنت عصرنته بالشكل الذي يتماشى والتجارة الإلكترونية ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، ولذلك، نجد من الموضوعية أن تقترب وظائف السجل التجاري الإلكتروني إلى حد كبير من وظائف السجل التجاري التقليدي، مع الفارق من حيث الحداثة التي يتسم بها السجل التجاري الإلكتروني.

ولهذا الاعتبار سنخصص (الفقرة الأولى) للوظائف ذات الطابع المعرفي السجل التجاري الرقمي من حيث التركيز على كل من الوظيفة الاستعلامية والإحصائية، على أن ندرس الوظائف ذات الطابع التنظيمي والتأطيري في (الفقرة الثانية) من خلال الوقوف على الوظيفة القانونية والاقتصادية.

الفقرة الأولى: الوظائف ذات الطابع المعرفي

تتوزع الوظائف ذات الطابع المعرفي للسجل التجاري الرقمي لوظيفتين أساسيتين، يتمثلان في الوظيفة الاستعلامية (أولا)، ثم الوظيفة الإحصائية (ثانيا).

أولا: الوظيفة الاستعلامية

يفيد القيد في السجل التجاري الغير، من التجار وغير التجار، حيث يمكن الاطلاع بواسطته على الوضعية القانونية للتجار، إذ يشكل السجل التجاري موسوعة تجارية تشمل بيانات مفصلة عن النشاط التجاري الذي يمارسه التاجر أو الشركة التجارية، ولهذا يجوز لكل من يتعامل مع التاجر أو الشركة التجارية أن يطلع على كل البيانات الواردة في صفحة السجل المخصصة له، لأن

530 حامد كاتيه وطاجين راديه، السجل التجاري الإلكتروني كآلية لمكافحة الهرب الضريبي في القانون الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2021-2022، ص 41 - 45

531 رواء يونس النجار، السجل التجاري الإلكتروني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مجلد 13 العدد 48، ص 48

532 كمال العروسي، التجارة الموازية والتهرب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012): تشخيص وأفاق في ظل عولمة متخفية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 180

533 عتو الموسوس، وظائف السجل التجاري الإلكتروني، مجلة القانون، المجلد السابع، العدد 02، السنة 2022، ص 32

534 سامية حساين، القيد في السجل التجاري الرقمي، بحث منشور بمجلة الإدارة، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بورداس، العدد 44، السنة 2019، ص 71

هذه البيانات علنية يمكن لكل من يهمل الأمر الاطلاع عليها، ويمكنه فضلاً على ذلك أن يطلب نسخة منها عند الاقتضاء من لدن كتابة ضبط المحكمة التجارية⁵³⁵.

وتظهر هذه الوظيفة في السجل التجاري الإلكتروني عن طريق إرسال البيانات الخاصة بالقيد بطريقة إلكترونية، باتباع إجراءات التصديق والتوقيع الإلكتروني، وبذلك سوف يغني عن استخدام الدعامات الورقية ويحقق العمل بسرعة فائقة، ومن أبرز الوظائف القانونية للسجل التجاري الإلكتروني هو إجراء الرقابة على ما يجب أن يلتزم به التاجر من القيد في السجل أو التعديل أو الشطب بكل سهولة ويسر، حيث يتيح للأشخاص المخولين بالرقابة الاطلاع على مقدار التطابق بين ما هو مثبت في السجل وما هو فعلي، كما لا يمكن تصور وقوع التزوير في مستخرجات السجل التجاري الإلكتروني لعدم إمكانية الحصول على الرمز الإلكتروني للتاجر دون المرور على عملية القيد⁵³⁶.

ثانياً: الوظيفة الإحصائية

يشكل السجل التجاري الرقمي أداة مرجعية تعتمد عليها الدولة ومختلف أجهزتها العمومية للوقوف على الوضعية الحقيقية للنشاط التجاري على الصعيد الوطني، وذلك بالنظر إلى ما يتضمنه من معطيات تتعلق بهوية التاجر، وطبيعة نشاطه، وكذا حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذا المجال، ويزداد هذا الدور أهمية في ظل اعتماد السجل التجاري الإلكتروني، الذي يتميز بدقة البيانات المقيّدة به وتعزيز موثوقيتها، بما يحدّ من مخاطر التزوير ويكرّس سلامة المعلومات المتداولة، إلى جانب أن السجل التجاري الرقمي يتضمن معطيات إحصائية شاملة تهم عدد التجار، والشركات التجارية، وكذا الفروع والوكالات، سواء كانت وطنية أو أجنبية، الأمر الذي يتيح قاعدة بيانات غنية ومتكاملة حول مختلف الفاعلين الاقتصاديين المقيدين به، ويساهم في توفير صورة دقيقة عن البنية التجارية على المستوى الوطني⁵³⁷.

الفقرة الثانية: الوظائف ذات الطابع التنظيمي والتأطيري

تنقسم المهام التنظيمية والتأطيرية التي يضطلع بها السجل التجاري الرقمي إلى محورين رئيسيين، يتمثلان في الوظيفة القانونية (أولاً)، ثم الوظيفة الاقتصادية (ثانياً).

أولاً: الوظيفة القانونية

يضطلع السجل التجاري بدور محوري باعتباره وسيلة قانونية للإشهار في المجال التجاري، حيث تترتب عن القيود المقيّدة فيه آثار قانونية هامة، من أبرزها افتراض علم الكافة بمضمونها. كما تكتسب هذه القيود قابلية للاحتجاج في مواجهة الغير وفق الشروط والحدود التي تحددها المادة 61 من مدونة التجارة⁵³⁸.

تتجسد هذه الوظيفة في مجموعة من المظاهر، يأتي في مقدمتها القيد في السجل التجاري، الذي يتم في إطار السجل التجاري الإلكتروني عن بُعد، من خلال إرسال المعطيات المتعلقة بعملية القيد بوسائل إلكترونية، وفق إجراءات التصديق والتوقيع الإلكتروني، بما يحدّ من الاعتماد على الدعامات الورقية ويضمن سرعة وفعالية أكبر في المعالجة، ومن بين أهم الوظائف القانونية للسجل التجاري الإلكتروني، تمكين سلطات الرقابة من تتبع مدى التزام التاجر بإجراءات القيد أو التعديل أو الشطب، وذلك بكل يسر وفعالية، حيث يتيح هذا النظام إمكانية الاطلاع على مدى مطابقة البيانات المقيّدة في السجل مع الواقع الفعلي للنشاط التجاري، كما يساهم السجل التجاري الإلكتروني في تعزيز موثوقية المعطيات وحمايتها من التلاعب، إذ يصعب افتراض وقوع التزوير

⁵³⁵ لطيفة بنخير، مبادئ أساسية في القانون التجاري، مطبعة اسباريل، ط2، طنجة، 2017، ص 140

⁵³⁶ سامية حساين، القيد في السجل التجاري الرقمي، مرجع سابق، ص 74

⁵³⁷ لطيفة بنخير، مبادئ أساسية في القانون التجاري، مرجع سابق، ص 140

⁵³⁸ فؤاد معلال، ح القانون التجاري المغربي الجديد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص 142

في مستخرجاته، بالنظر إلى أن الولوج إلى الرمز الإلكتروني للتاجر يظل مرتبطا حصريا بإجراءات القيد النظامية داخل المنصة المخصصة لذلك⁵³⁹.

بعد القيد في السجل التجاري، سواء تم في صورته التقليدية أو عبر الوسائل الإلكترونية، منشأ لقينة قانونية بسيطة قابلة لإثبات العكس، تفيد مزاولة الشخص للنشاط التجاري، ومن ثم اكتسابه لصفة التاجر، كما تكتسي البيانات المضمنة بالسجل التجاري حجية في مواجهة الغير، بحيث لا يجوز الاحتجاج بأي بيان لم يتم تقييده وفقا للمقتضيات القانونية المنظمة لهذا السجل.

ثانيا: الوظيفة الاقتصادية

يتضمن السجل التجاري معطيات وافية تتعلق بالتجار والشركات التجارية وكذا الأنشطة الصناعية، الأمر الذي يتيح قاعدة بيانات إحصائية مهمة تمكن الدولة من الاستفادة منها في إعداد السياسات والخطط الاقتصادية. كما يوفر صورة دقيقة وواضحة عن الوضعين التجاري والصناعي داخل الدولة، بما يساهم في توجيه النشاطين التجاري والصناعي توجها سليما وفعالا، ولتحقيق هذا الدور على الوجه الأمثل، يتعين الحرص على أن تكون البيانات المقيدة بالسجل التجاري دقيقة وصحيحة، بما يضمن موثوقية المعلومات وفعالية الاستناد إليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنظيمية⁵⁴⁰.

المبحث الثاني: تنظيم السجل التجاري الرقمي وحماية المعطيات والتقييدات

يشكل السجل التجاري الرقمي إحدى أبرز تجليات التحول الرقمي الذي عرفه المجال القانوني والاقتصادي، حيث أضحت من الضروري إعادة النظر في الآليات التقليدية لتنظيم المعطيات التجارية (المطلب الأول)، غير أن رقمنة السجل التجاري لا تقتصر فقط على جانب التنظيم، بل تثير كذلك إشكالات جوهرية مرتبطة بحماية المعطيات و التقييدات المضمنة به (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تنظيم السجل التجاري الرقمي

نضرا للأهمية البالغة التي يكتسبها السجل التجاري داخل المنظومة القانونية والاقتصادية عمل المشرع المغربي على تنظيم أحكامه ضمن مقتضيات مدونة التجارة المغربية، لاسيما في الباب الثاني من القسم الرابع من الكتاب الأول. والمرسوم رقم 2.22.92 صادر في 13 من شوال 1445 (22 أبريل 2024) الخاص بتحديد بتحديد كفاءات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها. حيث ينص المرسوم في مادته الأولى على مايلي: ". يحدد هذا المرسوم الكفاءات والإجراءات الخاصة بإحداث المقاولات وبالتقييدات اللاحقة المتعلقة بها، عبر المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، المحدثة بمقتضى القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، ويشار إليها بعده بالمنصة الإلكترونية، ولاسيما:

- كفاءات التصريح، عبر المنصة الإلكترونية، بإحداث المقاولات وقائمة الوثائق الواجب إرفاقها بهذا التصريح؛
- كفاءات إيداع طلبات التقييدات اللاحقة ومعالجتها بطريقة إلكترونية، مع مراعاة مقتضيات المادة 21 أدناه؛
- كفاءات تقديم طلبات الحصول، عبر المنصة الإلكترونية، على الوثائق المنصوص عليها في المادة 5 من القانون رقم 88.17 السالف الذكر، وكفاءات تسليم هذه الوثائق.

كما يحدد هذا المرسوم الإدارات المعنية بإحداث المقاولات ومواكبتها وكفاءات تعيين ممثليها وممثلي المؤسسات والهيئات المعنية في اللجنة الوطنية للتتبع والتنسيق، وكفاءات سير عمل هذه اللجنة.

أما المادة 2 من ذات القانون فتتضمن على ما يلي: "تعتمد المنصة الإلكترونية منظومة للتبادل الإلكتروني للمعلومات والمعطيات والوثائق المتوفرة لدى الإدارات والهيئات المعنية بعملها. يعفى المعني بالأمر من الإداء بالوثائق التي يمكن أن تكون موضوعا للتبادل الإلكتروني بين الإدارات والهيئات المذكورة، مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل."

⁵³⁹ النجار رواء يونس محمود، السجل التجاري الرقمي، مرجع سابق، ص 50

⁵⁴⁰ انس الكبير، القيد في السجل التجاري، بمجلة مغرب القانون، <https://n9.cl/r27mq> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/08/10

ويتبين أن هذا القانون ينص على جملة من المستجدات تتلخص في مايلي: التحقق من هوية المستعمل عبر البوابة الوطنية للهوية الرقمية؛ إيداع الطلب إلكترونياً؛ توقيع الملف إلكترونياً؛ تتبع الطلبات؛ تسليم المستخرجات والشهادات إلكترونياً؛ وجود رمز للتحقق من صحة الوثائق الإلكترونية.

ويقوم تنظيم السجل التجاري بالمغرب على نظام مزدوج، يتمثل في السجل التجاري المحلي الذي تمسكه كتابة الضبط بالمحاكم التجارية، والسجل التجاري المركزي الذي تشرف عليه المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (الفقرة الأولى)، غير أن التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، وما تفرضه من متطلبات السرعة والنجاعة في تقديم الخدمات، دفعت المشرع المغربي إلى اعتماد مقارنة حديثة تقوم على رقمنة السجل التجاري، من خلال إحداث السجل التجاري الرقمي كآلية لتبسيط المساطر وتيسير الوصول إلى المعلومات القانونية بشكل إلكتروني، وتعزيز الأمن القانوني والاقتصادي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السجل التجاري المحلي والمركزي

معلوم أن نظام السجل التجاري بمختلف مستوياته من الآليات القانونية الأساسية التي يقوم عليها تنظيم النشاط التجاري، لما يحققه من ضمانات تتعلق بالإشهار القانوني وتوحيد المعطيات المرتبطة بالتجار والمقاولات، وفي هذا الإطار، يتوزع هذا النظام إلى مستويين متكاملين، يتمثل (أولهما) في السجل التجاري المحلي باعتباره مرحلة أولية لتقييد البيانات داخل الدائرة القضائية المختصة، (وثانيهما) في السجل التجاري المركزي الذي يضمن تجميع هذه المعطيات وتوحيدها على الصعيد الوطني.

أولاً: السجل التجاري المحلي Le registre local

بعد السجل التجاري المحلي إحدى الركائز الأساسية لنظام الإشهار التجاري في المغرب، حيث يعرف بوصفه مرفقاً عمومياً ذا طابع إداري، يتم إحداثه على مستوى كل محكمة مختصة، ويسند تدبيره إلى كتابة ضبط المحكمة تحت إشراف قضائي يضطلع بمراقبة مسك السجل والتأكد من احترام الشكليات القانونية المرتبطة بعمليات القيد والتقييد والتشطيب، وذلك وفق ما تقتضيه مقتضيات مدونة التجارة المغربية⁵⁴¹.

ويتميز هذا السجل بطابعه المحلي من حيث الاختصاص الترابي، إذ يتم فتحه داخل دائرة نفوذ كل محكمة تجارية أو ابتدائية مختصة، وفق مكان تواجد المقر الرئيسي للتاجر أو مركز الشركة. ويُسجل فيه كل تاجر أو مقاوله تنطلق في ممارسة نشاطها التجاري، بما يسمح بتتبع وضعيتها القانونية وتحديث مختلف البيانات المتعلقة بها.

ومن الناحية التنظيمية، يقوم السجل التجاري المحلي على بنيتين أساسيتين، نجد من جهة أولى ما يسمى بالسجل التحليلي، وهو سجل يتم مسكه بطريقة رقمية منظمة، ويخصص لتسجيل البيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء، حيث يتم تقسيمه إلى مجموعتين رئيسيتين، إحداهما خاصة بالأشخاص الذاتيين والأخرى بالأشخاص الاعتباريين، مع اعتماد ترقيم تسلسلي دقيق يهدف إلى ضمان تنظيم المعطيات وتفادي الازدواجية، كما يخصص لكل تاجر أو شركة رقم تسلسلي فريد يُستعمل كمعرف قانوني داخل المنظومة ومن جهة ثانية نجد السجل الترتيبي أو التسلسلي، وهو سجل يعتمد على ترقيم متتابع للطلبات والقيود المودعة، حيث يتم تسجيل المعطيات وفق ترتيب زمني دقيق يبدأ من فاتح كل سنة، بما يضمن شفافية التقييد وإمكانية تتبع مختلف العمليات المرتبطة بالسجل التجاري المحلي⁵⁴².

وفي هذا الإطار، يكتسي السجل التجاري المحلي أهمية خاصة باعتباره نقطة الانطلاق الأساسية لكل تقييد قانوني، إذ إن كل تاجر أو شركة يتم تسجيلها أولاً على المستوى المحلي قبل أن يتم نقل معطياتها إلى السجل التجاري المركزي، بما يضمن وحدة المعلومات وتكاملها.

⁵⁴¹ تنص المادة 28 من مدونة التجارة على أنه: "يمسك السجل التجاري من طرف كتابة ضبط المحكمة المختصة"

⁵⁴² رشيد الطاهر، إبراهيم بوحود، السجل التجاري في ضوء الرقمنة بالمغرب، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية 2022 العدد 9، ص 114 - 115

ثانيا: السجل التجاري المركزي Le registre central du commerce

يمسك السجل التجاري المركزي حسب المادة 31 من مدونة التجارة 95.15 من طرف المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المتواجد بالدار البيضاء، هذا المكتب الذي تم إنشاؤه بموجب القانون 13.99، الذي عهد إليه إضافة إلى مجموعة من المهام، تولي تدبير المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بطريقة، إلكترونية ومواكبتها، وذلك بصريح عبارة المادة 32 من مدونة التجارة، وتعمل هذه المنصة حسب المادة 4 من القانون 13.99 المعدل بموجب القانون رقم 87.17 على مركزية البيانات المضمنة في السجلات المحلية، وذلك في السجل التجاري الإلكتروني المركزي، من خلال تلقي تصاريح التقييد في السجل التجاري، أو التقييدات المعدلة لها أو التشطيبات المتعلقة بها، من طرف كتاب الضبط الممسكين للسجلات التجارية بمختلف المحاكم التجارية بالمملكة⁵⁴³.

إلى جانب الوظائف التي يضطلع بها السجل التجاري المركزي، يلزم النظام القانوني المغربي بإحالة جميع البيانات والمعطيات المقيدة على مستوى السجل التجاري المحلي إليه بشكل فوري ومنظم، وذلك عن طريق كتابة ضبط المحكمة المختصة، حيث يتم نقل كل التصريحات والعمليات المرتبطة بالقيود أو التعديل أو التشطيب، مع الإشارة إلى السجل المحلي الذي تم فيه تسجيل التاجر أو الشركة التجارية لأول مرة، بما يضمن وحدة المعلومة القانونية وتكاملها على الصعيد الوطني⁵⁴⁴.

ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز مركزية المعلومة التجارية وتحديث قاعدة البيانات الوطنية بشكل مستمر، بما يسمح بتوفير معطيات دقيقة وموحدة حول النسيج الاقتصادي للمقاولات والتجار في مختلف جهات المملكة. وعلى خلاف السجل التجاري المحلي الذي يقتصر نطاق الاطلاع عليه في الغالب على مستوى الجهة القضائية المختصة، يتميز السجل التجاري المركزي بطابعه الوطني والعمومي، إذ يمكن لكل شخص له مصلحة مشروعة أن يطلع على البيانات المضمنة فيه، أو أن يحصل على مستخرجات أو نسخ رسمية أو شهادات تثبت المعطيات المسجلة، وذلك وفق الضوابط القانونية المعمول بها. وفي هذا السياق، تزداد أهمية هذا الدور في ظل التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة التجارية، حيث أصبحت هذه المعطيات تدمج تدريجيا ضمن منظومة السجل التجاري الرقمي، بما يتيح الولوج إليها عن بعد عبر المنصات الرقمية، ويعزز فعالية الإشهار التجاري في بيئة اقتصادية تعتمد بشكل متزايد على المعلومة الفورية والدقيقة.

الفقرة الثانية: السجل التجاري الرقمي

في إطار مواكبة التحول الرقمي الذي يشهده المجال التجاري، تم إحداث نظام السجل التجاري الإلكتروني بموجب التعديلات التشريعية الأخيرة، ولا سيما من خلال القانون رقم 89.17 الذي جاء مكملا ومعدلا لمقتضيات مدونة التجارة المغربية. أما القانون 88.17 أنشأ الإطار القانوني للمنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات ومواكبتها⁵⁴⁵. وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم رقم 2.20.956 صادر في 22 من شعبان 1442 5 أبريل 2021 نظم تطبيق المقتضيات المتعلقة بالشهر في السجل التجاري الإلكتروني وإبداع القوائم التركيبية للشركات بطريقة إلكترونية.

حيث ينص المرسوم المادة الأولى يحدد هذا المرسوم كليات وإجراءات التصريح بالتقييد في السجل التجاري الإلكتروني وتسليم النسخ والمستخرجات والشهادات المتعلقة به وإجراءات إبداع القوائم التركيبية وعقود ووثائق الشركات والأشخاص الاعتباريين الآخرين بطريقة إلكترونية. وتأليف ومهام لجنة التنسيق المتعلقة بهذا السجل. الفصل الأول التصريح بالتقييد في السجل التجاري الإلكتروني

أما المادة 2 تطبيقا لمقتضيات الباب الثاني من القسم الرابع من الكتاب الأول من القانون رقم 15.95 المشار إليه أعلاه، يتم التصريح بالتقييدات في السجل التجاري الإلكتروني عبر المنصة الإلكترونية المحدثة بمقتضى القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث

⁵⁴³ رشيد الطاهر، إبراهيم بوحده، السجل التجاري في ضوء الرقمنة بالمغرب، مرجع سابق، ص 115

⁵⁴⁴ تنص المادة 34 من مدونة التجارة على أنه: " يجب أن تضمن في السجل التجاري المركزي فورا، البيانات التي أرسلت إليه من طرف كتابة الضبط مع الإشارة إلى السجل التجاري المحلي الذي تم به تسجيل التاجر أو الشركة التجارية."

⁵⁴⁵ ظهير شريف رقم 1.18.109 صادر في 2 جمادى الأولى 1440 (9) يناير (2019) بتنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها. يقوم بالتصريح المذكور في الفقرة السابقة المعني بالأمر أو وكيله أو أحد المهنيين المنصوص عليهم في المادة 3 من القانون رقم 88.17 السالف الذكر، وذلك من خلال ملء الاستمارة الموضوعة رهن إشارته، وإرفاقها بالوثائق والمستندات المحددة في القائمة الملحقة بهذا المرسوم. يجب أن يتضمن كل تصريح بتقييد لاحق رقم السجل التجاري.

إضافة إلى المادة 3 تشتمل نماذج التصاريح، كما هي ملحقة بهذا المرسوم، حسب الحالة، على البيانات والمعطيات المتعلقة : بالأشخاص الذاتيين : بفروع ووكالات الأشخاص الذاتيين : بالتقييدات التعديلية الخاصة بالأشخاص الذاتيين : بالتسيير الحر للأصل التجاري : بالأشخاص الاعتباريين : بفروع ووكالات الأشخاص الاعتباريين : بالتقييدات التعديلية الخاصة بالأشخاص الاعتباريين : بالتشطيب على الأشخاص الذاتيين : بالتشطيب على الأشخاص الاعتباريين. تحال هذه التصاريح أليا عبر المنصة الإلكترونية إلى كاتب الضبط المكلف بالسجل التجاري."

يتم التصريح بمختلف التقييدات القانونية، سواء عند تأسيس المقاول أو أثناء تعديل وضعيتها أو عند انتهائها، عبر منصة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، حيث تنشر البيانات والوثائق ذات الصلة بشكل رقمي، بما يضمن السرعة في المعالجة، ودقة في المعلومة، وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية⁵⁴⁶.

ولا تكتمل دراسة الإطار القانوني للسجل التجاري في بيئته الرقمية دون استحضار القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 31 ديسمبر 2020، باعتباره من النصوص الأساسية التي عززت الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية بالمغرب. وتكمن أهميته بالنسبة للسجل التجاري الرقمي في كونه يؤطر خدمات الثقة الإلكترونية، ولا سيما التوقيع الإلكتروني والختم الإلكتروني والطابع الزمني الإلكتروني، بما يساهم في ضمان موثوقية العمليات والوثائق المنجزة إلكترونيا، والتحقق من هوية الأطراف وسلامة البيانات المتبادلة. ومن ثم، فإن رقمنة إجراءات السجل التجاري لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد نقل للإجراءات الورقية إلى وسيط إلكتروني، وإنما باعتبارها منظومة قانونية وتقنية تستند، من بين عناصرها، إلى خدمات الثقة التي تضمن سلامة المعاملات الإلكترونية وحجيتها القانونية.

غير أن هذا التحول الرقمي يطرح إشكالا قانونيا مهما يتعلق بتحديد الأشخاص المخول لهم القيام بإجراءات التصريح الإلكتروني بالتقييد داخل السجل التجاري الرقمي، وكذا مدى عمومية أو تقييد الولوج إلى هذه المنصة.

فمن حيث المبدأ، لا يسمح بالولوج إلى جميع وظائف المنصة بشكل مفتوح، بل إن القيام بإجراءات القيد والتصريح الإلكتروني يظل محصورا في الأشخاص المخول لهم قانونا، وعلى رأسهم التاجر أو المسير القانوني للمقاول، أو من ينوب عنهم بموجب وكالة قانونية صحيحة، إضافة إلى المهن القانونية المساعدة التي يخول لها القانون التدخل في هذا النوع من الإجراءات، ويكتسي السجل التجاري المركزي طابعا عموميا، ويتيح النظام الإلكتروني الولوج إلى المعلومات والخدمات المرتبطة به وفق الكيفيات والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها⁵⁴⁷.

فبمراجعة المادة الثالثة من هذا القانون، يتضح أن المشرع قد حصر الولوج إلى المنصة الإلكترونية في فئات محددة على سبيل الحصر، ويتعلق الأمر أساسا بالتاجر المعني بالأمر شخصا، أو من ينوب عنه بموجب وكالة قانونية خاصة، إضافة إلى مهنيين مؤهلين قانونيا للقيام بهذه الإجراءات، وهم الموثقون والمحامون والخبراء المحاسبون والمحاسبون المعتمدون، حيث يعفون من تقديم وكالة منفصلة عند قيامهم بعمليات التأسيس أو التقييد عبر المنصة الرقمية، بالنظر إلى الصفة المهنية التي يباشرون بها هذه المهام⁵⁴⁸.

⁵⁴⁶ الاصل التجاري الرقمي والتقليدي بين الخصوصية والمشاركة، مرجع سابق، ص 318

⁵⁴⁷ رشيد الطاهر، بوحود إبراهيمي، السجل التجاري في ضوء الرقمنة بالمغرب، مرجع سابق، ص 116

⁵⁴⁸ تنص المادة 3 من القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها: "يتعين أن تتم الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة، عبر المنصة الإلكترونية من قبل:

- المعني بالأمر شخصا أو بواسطة وكيله الذي يتوفر على وكالة خاصة

- موثق أو محام أو خبير محاسب أو محاسب معتمد."

ويعكس هذا التحديد التشريعي رغبة المشرع في تحقيق توازن دقيق بين تبسيط المساطر الإدارية من جهة، وضمان الأمن القانوني وسلامة المعطيات المقدمة عبر المنصة الإلكترونية من جهة أخرى، وهو ما ينسجم مع التوجه العام نحو رقمنة الإجراءات التجارية وربطها بمنظومة السجل التجاري الإلكتروني.

وبناء عليه، فإن عملية التصريح بالتقييد عبر المنصة الإلكترونية تقتضي من الشخص المعني بالأمر الولوج إلى النظام المعلوماتي المخصص لذلك، والعمل على ملء الاستمارة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض، مع إرفاقها بالوثائق والمستندات القانونية المطلوبة حسب طبيعة الشخص المقدم للطلب.

فبالنسبة للأشخاص الذاتيين، يتعين الإدلاء بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بالنسبة للمواطنين المغاربة، أو ما يثبت الهوية بالنسبة للأجانب المقيمين أو غير المقيمين، مثل جواز السفر أو ما يقوم مقامه، إضافة إلى الوثائق المتعلقة بالإذن القانوني عند الاقتضاء، خاصة في حالات القاصر أو ناقص الأهلية الذي يزاول نشاطا تجاريا، حيث يشترط الحصول على الإذن القضائي المنصوص عليه مدونة التجارة.

كما يشترط تقديم الشهادة السلبية في حالة اختيار اسم تجاري، على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها مدة محددة قانونا فالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية يوضح أن الشهادة السلبية تمنح أجل 90 يوما لإنجاز إجراءات التسجيل بالسجل التجاري. إلى جانب الوثائق المهنية أو الإدارية التي تثبت أهلية مزاولة النشاط عند الاقتضاء، فضلا عن الوثائق المتعلقة بالوكالة عند وجود ممثل قانوني، أو مستخرج العقد المنظم للوضعية المالية في حالة بعض الأنشطة الخاصة، وكل ذلك وفقا للضوابط القانونية المنظمة لمسك السجل التجاري.

ومن ثم، يتضح أن المشرع لم يكتفِ بفتح المجال أمام الرقمنة الشكلية للإجراءات، بل سعى إلى تأطيرها قانونيا بشكل دقيق، بما يضمن مصداقية البيانات المسجلة في السجل التجاري الرقمي، ويعزز في الوقت ذاته من فعالية الإشهار التجاري، في انسجام مع الوظيفة الجوهرية لهذا السجل داخل المنظومة الاقتصادية الحديثة.

المطلب الثاني: حماية المعطيات والتقييدات بالسجل التجاري الرقمي عبر المنصات الإلكترونية

اتجه المشرع المغربي، في إطار تأطير السجل التجاري الإلكتروني وتعزيز أمنه القانوني، إلى إقرار منظومة زجرية تهدف إلى حماية المنصة الإلكترونية من مختلف صور التلاعب والتزوير التي قد تمس مصداقية التصريحات والتقييدات التجارية، وذلك من خلال مقتضيات القانون رقم 88.17، وخاصة ما ورد في المادة 9 منه 549.

وقد نصت هذه المادة على معاقبة كل من يقدم بيانات أو تصريحات غير صحيحة، أو يدلي بوثائق مزورة عبر المنصة الإلكترونية، وذلك بإحالاته على المقتضيات الجزرية المنصوص عليها في القانون الجنائي، لاسيما الفصول المتعلقة بتزوير المحررات العرفية والشهادات الإدارية والوثائق المعلوماتية، بالإضافة إلى المقتضيات الواردة في مدونة التجارة المغربية ذات الصلة.

ويؤكد هذا التوجه أن حماية المنصة الإلكترونية لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تمتد إلى الحماية القانونية الجنائية التي تجرم كل سلوك من شأنه المساس بسلامة البيانات أو صحة الوثائق المودعة، باعتبار أن السجل التجاري الإلكتروني يقوم أساسا على الثقة في المعطيات المصرح بها.

هذا بالإضافة إلى القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الذي يهدف إلى ضمان أمن المعطيات الشخصية المدرجة في السجل التجاري الإلكتروني وحمايتها من أي تعديل أو إفشاء غير قانوني. فهو يفرض على جهات التسجيل - بصفتها "مسؤول معالجة" - التقيد بمبادئ المشروعية والشفافية والتناسب في جمع البيانات وتخزينها، وضمان سلامتها وسريتها عبر اعتماد تدابير تقنية صارمة (تشفير البيانات، تحكم في الصلاحيات، سجلات تدقيق إلخ). كما يكفل

549 تنص المادة 9 من قانون 88.17 على أنه: "يعاقب كل من ادلى ببيانات أو إقرارات غير صحيحة أو وثائق مزورة عبر المنصة الإلكترونية، بمقتضى الفصول 358 و 359 و 360 و 361 و 607 و 7-607 و 8-607 من مجموعة القانون الجنائي والمواد 62 إلى 68 من القانون رقم 15.95 المتعلق بكدونة التجارة".

القانون حقوق الأشخاص المعنيين (حق الإشعار والإطلاع والتصحيح) ويثبت حجية القيد الرقمي في إثبات الوضعية القانونية للتاجر، (الفقرة الأولى)، ناهيك عن بعض هذه الجزاءات الجنائية المقررة لمقررة لجريمة التزوير (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في السجل التجاري الرقمي

تثير رقمته السجل التجاري، إلى جانب الإشكالات المرتبطة بسلامة التقييدات وحجية الوثائق الإلكترونية، مسألة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تتم معالجتها وتخزينها وتبادلها في إطار المنظومة الرقمية للسجل التجاري.

ذلك أن البيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين، ولا سيما أسماء التجار ومسيري الشركات والشركاء وعناوينهم وبيانات هويتهم، قد تندرج ضمن مفهوم المعطيات ذات الطابع الشخصي متى كانت تسمح بتحديد الشخص المعني أو التعرف عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد أقر المشرع المغربي حماية خاصة لهذه المعطيات بموجب القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي⁵⁵⁰، الذي ينظم مختلف عمليات جمع المعطيات وتسجيلها وحفظها وتغييرها واستخراجها والإطلاع عليها واستعمالها وإبصارها⁵⁵¹.

وتكتسي هذه الحماية أهمية خاصة في مجال السجل التجاري الرقمي، بالنظر إلى أن رقمته المعطيات لا تعني بالضرورة إطلاق حرية تداولها دون قيود، وإنما تقتضي التوفيق بين مبدأ علنية السجل التجاري، باعتباره وسيلة للإشهار القانوني، وبين مقتضيات حماية الحياة الخاصة والمعطيات ذات الطابع الشخصي. وهو توازن يجد أساسه، على المستوى الدستوري، في الفصل 24⁵⁵² من دستور المملكة الذي يكرس حق كل شخص في حماية حياته الخاصة، كما يتعزز بالمقتضيات الخاصة بالقانون رقم 09.08.

وفي هذا الإطار، أخضع المشرع المغربي المسؤول عن المعالجة لمجموعة من الالتزامات، كما أقر حقوقاً لفائدة الأشخاص المعنيين بالمعالجة، من بينها الحق في الإعلام والولوج والتصحيح والتعرض، وفقاً للشروط والحدود المنصوص عليها في القانون رقم 09.08. كما أوجب اتخاذ تدابير مناسبة لضمان أمن وسرية المعالجة وحماية المعطيات من أشكال المعالجة غير المشروعة أو العرضية، بما في ذلك الإتلاف أو الضياع أو التغيير أو الإتاحة غير المرخص بها. ويشكل ذلك أساساً مهماً لحماية قواعد البيانات التي يقوم عليها السجل التجاري الرقمي⁵⁵³.

ولا تقف الحماية التي أقرها المشرع عند الجانب الوقائي والتنظيمي، وإنما تمتد إلى الحماية الجزئية، إذ خصص الباب السابع من القانون رقم 09.08 لمجموعة من العقوبات المقررة عن الأفعال التي تشكل إخلالاً بالمقتضيات المنظمة لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. وتشمل هذه الحماية، بحسب الحالات، الأفعال المرتبطة بالمعالجة غير المشروعة أو استعمال المعطيات خارج الغايات المحددة قانوناً، والإخلال ببعض الالتزامات المفروضة على المسؤول عن المعالجة، فضلاً عن بعض الأفعال المتعلقة بإفشاء أو إيصال المعطيات إلى أشخاص غير مؤهلين أو عدم احترام القرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية.

⁵⁵⁰ ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

⁵⁵¹ عبد الحكيم زروق، الجرائم المعلوماتية في التشريع المغربي"، منشورات سلسلة الشؤون القانونية والمنازعات - مرصد الدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2017.

⁵⁵² ينص الفصل 24 على مايلي :

"لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة.

لا تنتهك حرمة المنزل. ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها القانون.

لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها ولا يمكن الترخيص بالإطلاع على مضمونها أو نشرها، كلاً أو بعضاً، أو باستعمالها ضد أي كان، إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون.

حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون."

⁵⁵³ أبا خليل، الحماية الجنائية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون المغربي و القانون المقارن، كلية الحقوق سطات ، جامعة الحسن الأول سطات، 2010، الصفحة

وتتخذ هذه الحماية أهمية خاصة في حالة السجل التجاري الرقمي، إذ يمكن أن تنشأ المسؤولية القانونية متى استعملت المعطيات الشخصية المضمنة في قواعده خارج الغايات المشروعة المحددة لها، أو تم إتاحتها لأشخاص غير مخولين، أو وقع الإخلال بالتدابير المفروضة قانوناً لضمان أمنها وسريتها. ومن ثم، فإن الحماية الجنائية في هذا المجال لا تستهدف فقط منع تغيير البيانات أو تزوير الوثائق الإلكترونية، وإنما تمتد كذلك إلى حماية مشروعية المعالجة ذاتها، بما يضمن عدم تحويل الرقمنة إلى وسيلة للتوسع غير المشروع في جمع المعطيات الشخصية أو تداولها.

كما أن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في السجل التجاري الرقمي تثير مسألة تحديد المسؤول عن المعالجة، إذ يعرف القانون رقم 09.08 هذا الأخير باعتباره الشخص الذاتي أو المعنوي أو السلطة العامة أو المصلحة أو أية هيئة تقوم، بمفردها أو باشتراك مع غيرها، بتحديد غايات معالجة المعطيات ووسائلها. وفي حالة تحديد الغايات والوسائل بموجب نص تشريعي أو تنظيمي، يتعين تحديد المسؤول عن المعالجة في النص المنظم أو في النظام الأساسي أو نظام التسيير للهيئة المختصة. وتكتسي هذه المسألة أهمية عملية بالنسبة للسجل التجاري الرقمي، بالنظر إلى تعدد المتدخلين في منظومته، من محاكم وكتابات ضبط ومكتب مغربي للملكية الصناعية والتجارية ومنصات إلكترونية ومهنيين وأشخاص مخولين بإجراء التقييدات أو الولوج إلى البيانات. وفي السياق ذاته، لا يعني خضوع البيانات الشخصية المضمنة في السجل التجاري لمقتضيات القانون رقم 09.08 بالضرورة أن كل عملية متعلقة بهذا السجل تستلزم الحصول على إذن مسبق من اللجنة الوطنية، إذ يتعين التمييز بين الحالات التي تخضع للتصريح أو الإذن والحالات المستثناة أو المعفاة، بحسب طبيعة المعالجة وغايتها والأساس القانوني الذي تستند إليه. ومن بين الحالات التي تكتسي أهمية في هذا المجال، أن القانون يقرر نظاماً خاصاً للسجلات العمومية التي يكون الغرض منها، بموجب نص تشريعي أو تنظيمي، إعلام الجمهور أو كل شخص له مصلحة مشروعة، مع ضرورة تعيين مسؤول عن المعالجة والإفصاح عن هويته وإشعار اللجنة الوطنية بذلك.

الفقرة الثانية: العقوبات المقررة لجريمة تزوير الوثائق الإلكترونية

تعد العقوبة الأثر القانوني المترتب عن ثبوت ارتكاب الجريمة، حيث تمثل الجزاء الذي يقرره المشرع في مواجهة كل من ثبتت مسؤوليته الجنائية بمقتضى حكم قضائي نهائي، وذلك في إطار حماية النظام العام وردع السلوك الإجرامي. وفيما يتعلق بجريمة التزوير، ولاسيما التزوير في الوثائق المعلوماتية، فقد أقر المشرع المغربي منظومة عقابية متكاملة ضمن مقتضيات القانون الجنائي المغربي، تروم التصدي لمختلف صور المساس بسلامة المحررات، سواء كانت تقليدية أو رقمية. وتتوزع هذه العقوبات إلى نوعين أساسيين، يتمثل أولهما في العقوبات الأصلية (أولاً) التي تطبق مباشرة على مرتكب الجريمة، وتتوزع بحسب خطورة الفعل المرتكب والآثار المترتبة عنه، وثانيهما العقوبات الإضافية (ثانياً) التي قد يحكم بها إلى جانب العقوبة الأصلية، بهدف تعزيز الأثر الردعي للعقاب وتحقيق حماية أشمل للمصالح القانونية محل الاعتداء.

أولاً: العقوبات الأصلية لجريمة تزوير المحررات الرقمية

تستهدف العقوبات الأصلية، في مجال الجرائم المعلوماتية، شخص الجاني في حريته أو ذمته المالية، باعتبارها الوسيلة الأساسية للردع والزجر. وفيما يتعلق بجريمة تزوير الوثائق المعلوماتية، فقد أقر المشرع المغربي عقوبات مشددة تعكس خطورة هذا الفعل، خاصة بالنظر إلى تأثيره المباشر على مصداقية المعاملات الرقمية، ومنها تلك المرتبطة بالسجل التجاري الإلكتروني. فقد نص الفصل 607-7 من القانون الجنائي المغربي على أنه، دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب مرتكب جريمة تزوير الوثائق المعلوماتية بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة مالية، وهو ما يبرز توجه المشرع نحو الجمع بين العقوبتين الحبسية والمالية، دون ترك سلطة الاختيار للقاضي، الأمر الذي يعكس الطابع الردعي الصارم لهذه الجريمة⁵⁵⁴.

554 عبد اللطيف بن موسى، الحماية الجنائية للمحرر الإلكتروني من التزوير المعلوماتي، مجلة العلوم الجنائية، 2014، العدد الأول، ص 109

ويستفاد من نفس المقتضيات أن المشرع لم يميز بين الجريمة التامة ومحاولة ارتكابها، حيث أخضع المحاولة لنفس العقوبة المقررة للفعل التام، وذلك بموجب الفصل 607-8 من القانون الجنائي، في إطار سياسة جنائية تروم الحد من المخاطر المحتملة لهذه الأفعال حتى في مراحلها الأولية⁵⁵⁵.

كما شدد المشرع من نطاق التجريم ليشمل صور المشاركة الإجرامية، حيث نص الفصل 607-9 على معاقبة كل من ساهم في اتفاق أو عصابة تهدف إلى الإعداد لارتكاب هذه الجرائم، متى تجسد هذا الإعداد في أفعال مادية، مع تطبيق العقوبة المقررة للجريمة الأشد، وهو ما يعكس رغبة واضحة في محاصرة هذه الأفعال في مختلف مراحلها التنظيمية والتنفيذية⁵⁵⁶. وتزداد جسامه العقوبة في الحالات التي ترتكب فيها الجريمة من طرف موظف أو مستخدم أثناء مزاوله مهامه أو بمناسبتها، حيث يتم تشديد الجزاء بالنظر إلى ما يقتضيه مركزه الوظيفي من ثقة ونزاهة، وهو ما ينسجم مع مبدأ حماية الثقة العامة في المعاملات، خاصة داخل الأنظمة المعلوماتية المرتبطة بالمرافق العمومية

ويبرز هذا الإطار الزجري المتكامل أن المشرع المغربي قد تبني مقاربة صارمة في مواجهة جرائم التزوير المعلوماتي، بما يضمن حماية فعالة للوثائق الرقمية، ويعزز الثقة في السجل التجاري الإلكتروني باعتباره أداة قانونية حديثة للإشهار والإثبات في البيئة الرقمية. **ثانيا: العقوبات الإضافية لجريمة تزوير المحررات الرقمية**

يتضح من مقتضيات الفصل 607-11 أن المحكمة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية، يمكنها أن تأمر بمصادرة الأدوات والوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة، وكذا العائدات المتحصلة منها، وهو ما يعكس توجهها وقائيا يهدف إلى حرمان الجاني من وسائل إعادة ارتكاب الفعل الإجرامي⁵⁵⁷.

كما يجيز النص للمحكمة الحكم بعقوبات إضافية ذات طابع تأهيلي وزجري في آن واحد، من بينها الحرمان من ممارسة واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 من القانون الجنائي لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات، وكذا إمكانية الحكم بالمنع من مزاوله الوظائف أو المهام العمومية لنفس المدة، إضافة إلى إمكانية نشر أو تعليق الحكم الصادر بالإدانة، وهو ما يضيف بعداً ردعياً ومعنوياً على العقوبة.

ويستفاد من هذه المقتضيات أن المشرع المغربي لم يقتصر على العقوبات السالبة للحرية أو الغرامات المالية، بل وسع نطاق الجزاء ليشمل تدابير إضافية تستهدف الحد من خطورة الجاني وإعادة تأهيله، مع ضمان حماية المجتمع من مخاطر الجرائم المعلوماتية. وفي ضوء ذلك، يتضح أن السياسة الجنائية المعتمدة في مجال السجل التجاري الإلكتروني تركز على تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية، من خلال تجريم الأفعال التي من شأنها المساس بسلامة المنظومة المعلوماتية، وتدعيمها بعقوبات إضافية تضمن فعالية الردع وتحقيق الأمن السيبراني داخل الفضاء الرقمي.

خاتمة

في ختام هذا المقال، يتضح أن التحول نحو السجل التجاري الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة قانونية واقتصادية تفرضها متطلبات تحديث الإدارة التجارية ومواكبة دينامية الاقتصاد الرقمي. فقد أبرزت الدراسة أن السجل التجاري، في صيغته الرقمية، يظل وفيًا لوظائفه التقليدية القائمة على الإشهار القانوني وتكريس الثقة والائتمان، مع ما يتيح من إمكانيات جديدة تتمثل في تسريع الإجراءات، وتيسير الولوج إلى المعلومة، وتعزيز الشفافية داخل المعاملات التجارية.

⁵⁵⁵ ينص الفصل 607-8 على أنه: "يعاقب على محاولة ارتكاب الجنيح المنصوص عليها في الفصول 607-3 إلى 607-7 أعلاه والفصل 607-10 بعده بالعقوبة المطبقة على الجريمة التامة

⁵⁵⁶ رشيد الطاهر ويوحى إبراهيمي، السجل التجاري في ضوء الرقمنة بالمغرب، مرجع سابق، ص 124

⁵⁵⁷ ينص الفصل 607-11 من القانون الجنائي على أنه: "يجوز للمحكمة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية أن تحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب والمتحصل عليه منها.

يمكن علاوة على ذلك، الحكم على الفاعل بالحرمان من ممارسة واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 40 من هذا القانون لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات. يمكن أيضا الحكم بالحرمان من مزاوله جميع المهام والوظائف العمومية لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات ونشر أو تعليق الحكم الصادر بالإدانة."

غير أن هذا التحول، رغم إيجابياته، يطرح تحديات دقيقة ترتبط أساسا بضمان الأمن القانوني للمعطيات الرقمية، وحمايتها من مخاطر التلاعب والتزوير، خاصة في ظل الطبيعة اللامادية للوثائق الإلكترونية وتعقيد البيئة التقنية التي تؤطرها، وهو ما استدعى تدخل المشرع المغربي لإرساء إطار قانوني متكامل، يجمع بين تبسيط المساطر من جهة، وتشديد الحماية الجزئية من جهة أخرى، بما يضمن مصداقية السجل التجاري الرقمي ويحافظ على دوره كمصدر رسمي للثقة في المعاملات. كما أبانت الدراسة أن نجاح هذا الورش التشريعي يظل رهينا بمدى تحقيق التوازن بين الانفتاح على الرقمنة وضمانات الحماية القانونية، فضلا عن ضرورة تطوير البنية التقنية والإدارية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الوعي القانوني لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وعليه، يمكن القول إن المشرع المغربي قد خطا خطوات مهمة في اتجاه إرساء نظام متكامل للسجل التجاري الرقمي، غير أن فعاليته تظل مشروطة باستمرار مواكبة التطورات التكنولوجية، وتحيين النصوص القانونية، وتعزيز آليات المراقبة والحماية، بما يكفل تحقيق الأمن القانوني ودعم مناخ الاستثمار في بيئة رقمية تتسم بالثقة والنجاعة.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بمعل على تسجيل العقود علي
كائنات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي اعالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يدير من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخوير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سلكى أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع